

الدنمارك توصل أبوابها في وجه اللاجئين

كوبنهاغن تقر قانونا يتيح إبعاد طالبي اللجوء إلى خارج أوروبا



نهاية شهر العسل

والإلزامي بدورات الرحيل إلى الأوطان الأصلية.

وتقضي الخطة بتعهد طالبي اللجوء المشترك في هذه الدورات فور وصولهم البلد وقبل البيت بقضاياهم، وفي حال حصلوا على الرضا "سيكون من السهل تقبل ترحيلهم".

وأكدت دراسة أعدتها وزارة الهجرة والاندماج أن أعداد المهاجرين الذين غادروا الدنمارك في العام 2019، أقل من الذين دخلوا الباحثين عن الحماية.

ووفقا لتقديرات وزارة الهجرة، فإن السوريين والصوماليين المغادرين منذ بدء تطبيق سياسة الإقامة المؤقتة في 2015، لتجميع اللاجئين على الانخراط في مشاريع العودة إلى الوطن الأم، استفادوا من قانون العودة المدعوم حكوميا، بحيث يحصل الشخص البالغ على مبلغ 240 ألف كرونه (34.910 دولار) كدعم للبدء بحياة جديدة في بلده الأصلي أو البلد الذي كان يقم فيه قبل لجوئه.

وشككت المفوضية الأوروبية في اتساق القانون مع التزامات الدنمارك الدولية وقالت إن لديها "مخاوف جوهرية" بشأن القانون الجديد.

وقال المتحدث باسم المفوضية أدلبرت يانسن "إسناد التعامل مع طلبات اللجوء لطرف خارجي يثير أسئلة جوهرية سواء بشأن إجراءات اللجوء أو توفير الحماية فعليا".

وأضاف يانسن "هذا غير ممكن وفق قواعد الاتحاد الأوروبي القائمة أو المقترحات المقدمة بشأن اتفاق جديد للهجرة واللجوء"، مضيفا أن حق طلب اللجوء حق أساسي في التكتل الأوروبي. ويتماشى موقف الدنمارك من اللاجئين مع سياسة متشددة اتبعتها الدول الإسكندنافية التي شهدت انتخاب أحزاب الوسط في السويد وفنلندا أيضا. ووفقا لخطة حكومية انطلق العمل بها في أغسطس 2020 بتعين على اللاجئين القادمين إلى البلد الاشتراك الفوري

"بإقرار تغيير جذري وتقييدي هذا، فإن الدنمارك تهدد بالتسبب بسلسلة تدابير حيث تقوم كذلك دول أخرى في أوروبا والمناطق المجاورة بتقصي إمكانية الحد من توفير الحماية للاجئين على أراضيها".

الدنمارك تواصل استراتيجية ردع اللاجئين معلة ذلك بنقص الوظائف وارتفاع معدل الجريمة والتباين الثقافي

وتفيد أرقام المعهد الوطني للإحصاءات أن 11 في المئة من سكان الدنمارك (5.8 مليون نسمة) من أصل أجنبي، و58 في المئة منهم يتحدرون من بلد "غير غربي".

منذ تدفق مئات الآلاف من اللاجئين على دولة الدنمارك التي أشدعت أبوابها أمامهم، تنامي معدل الجريمة والتباين الثقافي في دولة كانت لسنوات تقرب من صفر جريمة كما تناقصت الوظائف مقابل ارتفاع اعتمادات المساعدات الاجتماعية. وساهمت كل هذه العوامل في صعود التيارات اليمينية المتطرفة والضغط باتجاه غلق الأبواب أمام الوافدين وترحيل من هم في الداخل.

كوبنهاغن - أقر برلمان الدنمارك الخميس، مشروع قانون يتيح للدولة ترحيل طالبي اللجوء إلى دول خارج أوروبا، ما يعكس تبديلا تاما في خط السلطات الاشتراكية الديمقراطية الدنماركية في مسائل الهجرة. وكانت الدنمارك لسنوات طويلة دولة مرحبة باللاجئين، إلا أن ضغوط اليمين المتطرف والمشاكل الاجتماعية والأمنية التي صاحبت تدفق موجات كبيرة من اللاجئين دفع الحكومة الاشتراكية إلى تشديد سياسات الهجرة واللجوء. وفي آخر مستجدات الحكومة الاشتراكية الديمقراطية برئاسة ميتي فريديريكسن المعادية للهجرة سنت قانونا لردع طالبي اللجوء عن التوجه إلى الدولة الشمالية الغنية، ينص على أن يبقى المهاجر في البلد الثالث حتى في حال حصوله على وضع اللجوء في نهاية الألية.

وتتحدث تقارير إعلامية دنماركية عن مصر وإريتريا وإثيوبيا، لكن المفاوضات وصلت على ما يبدو إلى مرحلة متقدمة مع رواندا التي نظرت في فترة ما في استقبال طالبي لجوء لحساب إسرائيل. وتم توقيع بروتوكول اتفاق في نهاية أبريل مع رواندا ينص على التعاون في مجال اللجوء والهجرة، دون أن يذكر نقل عملية معالجة طلب اللجوء إلى خارج الدنمارك.

وأكد وزير الهجرة ماتياس تيسفالي أن النظام "يجب بالطبع أن يندرج في سياق الاتفاقيات الدولية. سيكون هذا شرا مسبقا لأي اتفاق" مع دولة ثالثة، بعدما صرح الشهر الماضي أن المسألة لن تعهد حكما إلى ديمقراطيات "بمفهومنا لها".

ويعكس القانون تبديلا تاما في خط السلطات الاشتراكية الديمقراطية الدنماركية في مسائل الهجرة. ويرى الخبير السياسي كاسبر هانسن الأستاذ في جامعة كوبنهاغن أنه يعكس تعميم اقتراحات كانت في ما مضى حكرا على اليمين المتطرف، على كل المرحوة السياسية.

وبعد خمس سنوات من اعتماد قانون موضع جدل يسمح بمصادرة املاك قيمة من المهاجرين الوافدين إلى الدنمارك، ولو أنه قلما طُبق حتى الآن، تواصل السلطات استراتيجية الردع، مشيرة إلى نقص الوظائف وارتفاع معدل الجريمة والتباين الثقافي.

ماتياس تيسفالي
القانون الجديد يندرج في سياق الاتفاقيات الدولية

وتمت المصادقة على النص بدعم من اليمين واليمين المتطرف وحصل على 70 صوتا مقابل 24، غير أنه لن يكون من الممكن تطبيقه إلا بعدما توافق دولة على استضافة مركز لاستقبال طالبي اللجوء.

وتصنف سياسة الهجرة التي تنتهجها حكومة وسط اليسار الدنماركية بشأن الهجرة حاليا من الأكثر تشددا في أوروبا، وتتضمن سحب الإقامة من بعض السوريين لاعتبار المناطق التي يتحدرون منها باتت آمنة، وتشديد قانون مصاد لقيام غيتوات يرمي إلى تحديد سقف لعدد السكان "غير الغربيين" في الأحياء، واعتماد هدف رسمي يقضي بالتوصل إلى "صفر مهاجرين".

وبحسب مشروع القانون الذي ندد به قسم من اليسار والمخلفات الدولية، يتم إرسال أي طالب لجوء في الدنمارك بعد تسجيل طلبه إلى مركز إيواء خارج الاتحاد الأوروبي، مع بعض الاستثناءات

بروكسل ولندن تتجاوزان الخلافات بشأن الصيد البحري

وأصرت بريطانيا مرارا على أنها ترغب في استعادة السيطرة الكاملة على مياهها بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي مياه المملكة المتحدة.

وفي النهاية توصل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن تتخلل قوارب الاتحاد الأوروبي تدريجيا عن 25 في المئة من حصصها الحالية خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ونصف سنة.

وسيمت بعد ذلك إجراء مفاوضات سنوية بشأن كميات الأسماك التي يمكن لقوارب الاتحاد الأوروبي الحصول عليها من المياه البريطانية. وإذا لم تكن النتيجة مرضية بالنسبة إلى بروكسل فسيكون بإمكانها اتخاذ تدابير اقتصادية ضد المملكة المتحدة.

واتهم متحدث باسم المفوضية الأوروبية بريطانيا بعدم احترام اتفاق خروجها من الاتحاد الأوروبي. وأوضح أنه وفقا لاتفاقية التجارة والتعاون يتعين الإبلاغ عن الشروط المقترحة مسبقا من أجل أن يتاح للجانب الآخر وقت لتقييم المقترحات. وترى المفوضية أن فترة الإبلاغ في هذه الحالة كانت قصيرة للغاية.

وأضاف المتحدث "وحتى تقدم السلطات في المملكة المتحدة المزيد من التفسيرات بشأن الشروط الجديدة، يتعين ألا يتم تطبيقها. وستظل المفوضية على تواصل حثيث مع فرنسا والمملكة المتحدة بشأن هذه المسألة".

وردت فرنسا بإرسال زورقي دورية إلى المياه قبالة جزيرة جيرزي في القتال الإنجليزي، في تصعيد شبهه محللون بـ"مواجهة بحرية".

وغيضت الحكومة الفرنسية عندما أصدرت جيرزي تصاريح صيد ترى باريس أنها تفرض قيودا غير منصفة على دخول سفن الصيد الفرنسية إلى مناطق الصيد بالجزيرة الواقعة في القتال الإنجليزي.

وكانت مسألة وصول صيادي الاتحاد الأوروبي مستقبلا إلى مياه بريطانيا الغنية من بين أبرز المسائل الشائكة والقابلة للاشتعال سياسيا وأخر نقطة تم حلها قبل الإعلان عن اتفاق بريكست.

وكجزء من الاتفاق حدد الطرفان هدفا مشتركا وهو تحديد حصص للصيد على أساس سنوي "والاشتراك في هدف استغلال مناطق الصيد المشتركة ومعدلات الصيد التي تضمن استمرار تكاثر الأنواع التي يتم صيدها فوق مستويات الكتلة الحرجة، بما يضمن تحقيق أقصى عائد مستدام" من هذه المناطق.

وتصاعد التوتر بين بريطانيا وفرنسا مؤخرا بشأن خلافات حقوق الصيد بعد بريكست في القتال الإنجليزي ليصل إلى حد إرسال البحرية الملكية البريطانية سفينتين حربيين، في خطوة اعتبرتها باريس مناورة عسكرية وقالت إنها لن ترهبها.



أزمة لن تكون الأخيرة

واشنطن ترصد مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات حول أبو عبيدة

"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وبإيعاز العنابي، زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، نيابة عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

7 ملايين دولار مقابل معلومات عن مكان وجود زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد صنفت العنابي "إرهابيا عالميا" عام 2015، وتم وضعه على قائمة عقوبات الأمم المتحدة في فبراير 2016.

وأبو عبيدة، يرأس أيضا ما يسمى بـ"مجلس الأعيان"، وهو بمقابلة "لجنة توجيهية" لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي بات ينشط في منطقة الساحل الأفريقي.

وحصل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على ولاء العديد من الجماعات الجهادية النشطة في منطقة الساحل الأفريقي، والتي انضوت منذ 2017 تحت لواء جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين".

واشنطن - رصدت الولايات المتحدة مكافأة مالية تصل إلى 7 ملايين دولار مقابل تقديم معلومات عن زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أبو عبيدة يوسف العنابي.

وأوضحت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان أن برنامجها "مكافأة للعدالة"، الذي يديره جهاز الأمن الدبلوماسي، "يقترح مكافأة يصل قدرها إلى 7 ملايين دولار مقابل معلومات تسمح بتحديد مكان وجود وهوية" العنابي.

والعنابي، مواطن جزائري معروف أيضا باسم يزيد مبارك، ويات زعيما جديدا لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في شهر نوفمبر 2020 بعد مقتل سلفه، عبدالمالك دروكدال، في يونيو من العام الماضي، على يد القوات الفرنسية.

وشكل مقتل دروكدال ضربة رمزية وجهتها فرنسا في حرب الساحل، إذ كان يملك القدرة على تمويل شبكات الساحل.

وولد دروكدال في 1971 في منطقة فقيرة في ضواحي العاصمة الجزائرية وانضم إلى "الجماعة الإسلامية المسلحة" في 1993. وفي نهاية تسعينات القرن الماضي، شارك في تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية.

وتأكد ارتباط دروكدال بالقاعدة في 2006. وفي يناير 2007، تم تغيير اسم